أموتس عسيئيل *

طريقة الانتخابات النسبية- فشل تام

وصلت السياسة الإسرائيلية إلى حافة الأزمة. فهناك سياسيون من منتخبي الجمهور على أعلى المستويات، ومن ضمنهم رئيس دولة سابق، ورئيس حكومة في الحاضر، وشخصيات عينها هذا الأخير في مناصب مركزية كوزير المالية ووزير العدل ورئيس سلطة الضرائب، خضعوا للتحقيق للاشتباه بضلوعهم في ارتكاب طائفة من المخالفات والجنح الخطيرة، بدءاً بالاختلاس وانتهاء بأعمال مشينة. في صفوف الجمهور، وفي صفوف الكثيرين من منتخبيه أيضاً، يسود الشعور بأن شرائح متزايدة في الطبقة (المؤسسة) السياسية تعاني من لوث أخلاقي وانعدام طريق أيديولوجية. وقد تعمق الشعور بالاشمئزاز والقرف في أعقاب حرب لبنان الثانية [صيف ٢٠٠٦]، التي أخفق زعماء وقادة الدولة خلالها في مهمتهم الأساسية الأبسط، وهي حماية السكان المدنيين من خطر أي هجوم أو اعتداء خارجي. هذا الفشل أو الإخفاق يولد شكوكاً خطرة ليس فقط فيما يتعلق بأخلاقية ونزاهة منتخبي الجمهور، بل وفيما يتعلق بكفاءاتهم أيضاً. علاوة على ذلك، فإن ظهور زعامة مميزة في مجالات عمل أخرى للمجتمع الإسرائيلي- أعمال التجارة والتكنولوجيا والعلوم- يثير تساؤلات حيال غياب هذه الزعامة وبالذات في المكان الذي يحتاج إليها أكثر من أي مكان آخر.

ثمة من يلقي جوهر المشكلة على الظروف، أي على هوية سلطة معينة أو نتائج هذه الحملة الانتخابية أو تلك، في حين يربط آخرون الوضع في إسرائيل بأزمة زعامة عامة تجتاح العالم الغربي. ويحذر كثيرون من التقارب الحميمي بين طبقة رأس المال في البلاد وبين السياسيين، ومن أجواء التسامح تجاه إساءة استخدام السلطة، والتي تسم حسب رأيهم، الثقافة العامة في إسرائيل؛ ويعزو جزء

* باحث زميل في «مركز شاليم»، ورئيس التحرير السابق لصحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية.

كان دافيد بن غوريون من أوائل الذين نبهوا إلى الثغرات البنيوية في هذه الطريقة، وعملوا من أجل استبدالها. ففي تشرين الأول ١٩٤٨ بادر بن غوريون إلى استصدار قرار حكومي يؤيد إتباع طريقة انتخابات حسب نظام الأكثرية، بموجب النموذج البريطاني، فقد كان بن غوريون يتخوف من إمكانية أن لا تمنح هذه الطريقة أغلبية في الكنيست لأي حزب من الأحزاب وأن تفضي بالتالي إلى فرض نظام ائتلافي مثقل ومعقد، لإدراكه أن هذا الأمر سيؤدي إلى تقويض الاستقرار وإعطاء الأحزاب الصغيرة القدرة على إسقاط الحكومات خدمة لمصالحها الفئوية الضيقة.

من المراقبين، المتكئين على أمجاد الماضي، ضعف الزعامة إلى أفول النموذج- المثال- الجماعي الذي اتبعه مؤسسو الدولة.

غير أن هذه التشخيصات تركز على أعراض المرض أكثر من تركيزها على أسبابه. فهي لا تكفي من أجل شرح وتفسير الحجم المريع للفساد في القطاع العام وتفشيه في سائر دهاليز القوة، بدءاً بالحكومة والكنيست، مروراً بالسلطات المحلية وانتهاء بشركة الكهرباء والحاخامية الرئيسية.

وفي الواقع فإن أساس الأزمة التي تعتري الحياة العامة لا يكمن في عامل ظرفي، اجتماعي أو عقلي، وإنما في بنية النظام ذاتها، في طريقة الانتخابات الخاصة للديمقراطية الإسرائيلية.

فالطريقة النسبية المتبعة في إسرائيل بصيغتها الأكثر تطرفاً، تقلص منذ سنوات عديدة قوى السياسة الإسرائيلية؛ فقد أضفت صفة التطرف على النقاش المتعلق بمستقبل «المناطق»، وأعاقت تطور الاقتصاد، وقلصت الأحزاب المركزية وشوشت خططاً بعيدة المدى وحرفت ميزانيات وطنية عن مسارها، وأضعفت رؤساء الحكومة وقوضت ائتلافات وأدت إلى تسلل أشخاص مجهولين وغير ملائمين إلى مواقع نفوذ ومسؤولية، كما قوضت مكانة السلطة التشريعية. فضلاً عن ذلك أدت طريقة الانتخابات النسبية إلى أبعاد الأكثر كفاءة وأخلاقية بين أبناء المجتمع الإسرائيلي عن الساحة العامة. إن الدلائل المتراكمة تدين هذه الطريقة بالمسؤولية المباشرة والشاملة عن إفساد الحياة العامة في إسرائيل، ومن هنا الحاجة إلى تقدير أضرارها ودراسة استبدالها قبل فوات الأوان.

* * *

من ناحية نظرية وتاريخية، من المألوف التمييز بين طريقتين لإجراء انتخابات ديمقراطية: الطريقة النسبية وطريقة الانتخاب حسب نظام الأكثرية.

وفقاً لصيغتها الصرفة فإن طريقة (الانتخاب) النسبية توزع القوة السياسية بين الأحزاب بحسب مجموع الأصوات التي تحصل عليها في انتخابات قطرية. في المقابل، في طريقة الانتخاب بالأكثرية يصوت الناخبون لصالح مرشح واحد من منطقة سكنهم. وفي المحصلة فإن الفائز في تلك الانتخابات المناطقية هو الذي يمثل الناخبين حتى وإن لم يصوتوا لصالحه، نظراً لأن المرشحين الخاسرين لا يدخلون نهائياً إلى مجلس النواب. هذه الطريقة تعتمد إذن على المبدأ القائل إن «الفائز يستحوذ على كل الصندوق»، في حين أن الأصوات التي أعطيت للخاسرين تذهب عملياً أدراج الرياح.

يرى المعارضون لطريقة الانتخاب بالأكثرية في هذه النتيجة العرضية مساً خطراً بالديمقراطية، ويعتبرون أن الطريقة النسبية تجسد إدارة الجمهور بدقة متناهية. وكانت الطريقة النسبية قد نوقشت في «الجمعية الوطنية» (البرلمان) في فرنسا بعد الثورة، غير أن المصطلح ذاته ورد ذكره قبل ذلك- وإن بمعنى مختلف بعض الشيء عن معناه المتعارف عليه حاليا- في أثناء النقاشات حول الدستور الأميركي في مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٧[١]. خلال الخمسين سنة التالية نالت الطريقة النسبية تأييد شخصيات مختلفة، ومن ضمنها المربي الانكليزي توماس رايت هيل، والمشرع السويسري فكتور بوسبر كونسيدرانت ووزير المالية الدنماركي كارول أندرا[٢]، ولكن في العام

١٨٥٧ احتدم حولها جدل عام حامي الوطيس، عقب صدور كتاب «جهاز التمثيل» لـتوماس هير. في نطاق ذلك الجدل، الذي تصادم فيه أيضاً الفيلسوف جون ستيوارت مل مع رجل الاقتصاد وولتر باغوت، طرحت الأطراف المختلفة حججاً لم تفقد شيئاً من صلتها وصحتها حتى يومنا هذا، أي بعد مرور مائة وخمسين عاماً.

في مؤلفه «حكم ممثلين»، الذي صدر في العام ١٨٦١، أشار مل إلى ما أعتبره أفضليات جلية للطريقة النسبية[٣]. بداية فقد اعتقد أنها تتيح التمثيل السياسي «لكل الأقليات في الأمة بلا استثناء»[٤]. فضلاً عن ذلك فإن المُشرِّع (عضو البرلمان) الذي يُنتخب بصورة نسبية سيمثل جمهوراً غير صُدفي أو عابر من المؤيدين الحقيقيين، يتحدد بناء على قناعاته السياسية، في حين أن المُشَرِّع الذي ينتخب بالطريقة المناطقية يمثل جمهوراً يعتبر قاسمه المشترك تعسفيا للغاية، بمعنى القرب الجغرافي. إضافة إلى ذلك فإن طريقة الانتخاب بالأكثرية تفرض على المشرع أن يكون متحدثاً بلسان مجمل الناخبين في منطقة محددة، ومن ضمنهم أولئك الذين صوتوا ضده، بينما في الطريقة النسبية «يكون كل عضو من أعضاء مجلس النواب ممثلاً لجمهور الناخبين الذي انتخبه بالإجماع»[٥]. والشيء الأكثر أهمية، حسب مل، هو ضرورة تصحيح مظالم وإجحاف طريقة الانتخاب بالأكثرية، والتي تتيح لأكثرية نسبية أن تفرض إرادتها على أقليات صغيرة لا تحظى بأي تمثيل. ويقول مل إن «الظلم وانتهاك المبدأ (الديمقراطي) لا يصبحان أقل جلاء بسبب حقيقة أن الذين يعانون منهما ليسوا سوى أقلية»[٦].

الحجج المضادة التي ساقها باغوت نشرت بعد ذلك بعدة سنوات، في العام ١٨٦٧، في مؤلفه «الدستور الإنكليزي». وحسب باغوت فإن الطريقة النسبية ستؤدي بالأساس إلى «انتخاب رجال الأحزاب». فالذين يتوجونهم «لا يبحثون عن استقلالية وإنما عن إذعان وخضوع»[٧]، وفي نهاية المطاف سيحتوي البرلمان «ساسة حزبيين تختارهم لجان حزبية ويكونون مجبرين على ممارسة العنف الحزبي»[٨]. والأسوأ من ذلك أن الطريقة النسبية «لا تنسجم مع مبدأ استقلالية البرلمان ومع الاعتدال الذي يفترض أن يميزه، وهما شرطان ضروريان لإمكانية قيام نظام برلماني»[٩].

في البداية كان الجدل بين الأطراف نظرياً في جوهره، ذلك لأن إنكلترا، التي احتدم فيها هذا الجدل بوتيرة عالية، رفضت وضع الطريقة النسبية على محك الاختبار. غير أن الجدل حول الموضوع صار عملياً للغاية خلال القرن العشرين، وذلك بعدما قررت إحدى الدول الأوروبية المركزية (ألمانيا في عهد جمهورية فايمار) انتهاج صيغة متطرفة في شكل خاص لطريقة الانتخابات النسبية.

فقانون الانتخابات الخاص لتلك الجمهورية الألمانية، والذي أقر في ٢٧ نيسان ١٩٢٠، وتحول بعد فترة من الوقت إلى بند (رقم ٢٢) في الدستور، اعتمد في الرايخستاغ بينما كانت ألمانيا تمر بأزمة قومية واجتماعية. صحيح أنه واكب عملية التصديق على القانون جدل سياسي، لكن هذا الجدل لم يحظ بأصداء شعبية واسعة. ففي الأوقات التي اضطر فيها مفكرون بارزون مثل توماس مان وماكس فيبر إلى شرح قيم ديمقراطية أساسية، لم يكن الجمهور الألماني ناضجاً لمناقشة «ميكانيك» الديمقراطية[١٠]. ومع ذلك كان ثمة من حذر في ذلك الوقت من الانعكاسات الهدامة لطريقة الانتخابات المتطرفة التي اختارتها جمهورية فايمار.

استخلصت دول أوروبا الغربية دروس تجربة ألمانيا فايمار، وحرصت بعد الحرب العالمية الثانية على الامتناع عن إتباع النموذج المتطرف للانتخابات النسبية، والذي أتاح صعود النازية إلى سدة الحكم. وقد تبنت ألمانيا الغربية، ومن ثم ألمانيا الموحدة، طريقة مختلطة، ينتخب في إطارها نصف أعضاء البرلمان في انتخابات قطرية والنصف الآخر في انتخابات محلية. وباستثناء بعض النماذج أو الحالات النادرة- مثل أيسلندا التي لا يزيد تعداد سكانها عن ٣١٣ ألف نسمة- فإن الديمقراطيات القديمة تتبع طريقة انتخابات مختلطة من هذا النوع أو انتخابات حسب نظام الأكثرية، والتي ينتخب فيها جميع أعضاء البرلمان، من رئيس الحكومة فأدنى، انتخابا شخصيا، مناطقياً وحصرياً. أما الانتخابات النسبية كليا، والتي تجري فقط على المستوى القطري، فلم تتبع حتى في جمهورية فايمار، وهي بالتأكيد ليست متبعة حاليا في أية ديمقراطية ذات شأن في العالم، ما عدا في إسرائيل بطبيعة الحال.

***

يشكل الانحدار المستمر للسياسة الإسرائيلية إنعاشا مشوهاً للنقد الذي وجهه فرديناند هرمنس لطريقة الانتخابات النسبية. فأعراض أمراض السياسة الإسرائيلية جلية ومعروفة للجميع: تشرذم مزمن في الكنيست؛ تبديل حكومات مرة كل سنتين بالمعدل، تبدل الوزراء بوتيرة خيالية،[١١] فساد ونزاعات داخلية ومحسوبية؛ خطط بعيدة المدى (مثل خطة ويسكونسين لسوق العمل، خطة دوفرات لجهاز التعليم أو خطة خصخصة شركة الكهرباء) تشهد تغييرات

بما أن الطريقة النسبية لا تتطلب من المشرِّع العمل في خدمة جمهرة ناخبين، نجد أن كثيرين من أعضاء الكنيست يميلون لرؤية المقعد البرلماني مجرد خشبة قفز لتعيين (منصب) حكومي. وفي ظل هذه الظروف فإن الضغط الذي يمارسه أولئك المتواجدون خارج الذراع التنفيذية (الحكومة) على الموجودين داخلها من المتوقع أن يستمر ويشتد أكثر.

وبذلك تنشأ الظروف التي تتيح توزيع السلطة والقوة دون مراعاة للمؤهلات والكفاءات، وتبديل الوزراء دون النظر إلى أدائهم، وإنشاء وزارات ودوائر حكومية دون اكتراث لمدى الحاجة إليها، وإسقاط حكومات قبل الأوان دون إقامة أي وزن للمصلحة العامة.

فجائية وتعرقل وأحياناً تحبط من قبل وزراء جدد عقب تسلمهم لمناصبهم. وفي الكثير من الأحيان يعاني الوزراء الإسرائيليون من قلة خبرة إدارية، كما أنهم يوظفون جزءاً كبيراً من وقتهم في التعيينات وتخصيص الموارد المحكومين بمصالح سياسية (وحتى شخصية) ضيقة.

ليس مفاجئا إذن أن نسبة التصويت هبطت في الانتخابات الأخيرة إلى درك تاريخي بلغ ٦٣٪، بما في ذلك عدد لا يستهان به من أصوات الاحتجاج التي أعطيت إلى أحزاب هامشية لم يعرف الناخبون مطلقاً هوية مرشحيها، كحزب المتقاعدين مثلاً.

على هذه الأرضية يمكن فهم لماذا يفضل إسرائيليون مؤهلون في بداية حياتهم المهنية العزوف عن السياسة وبناء مستقبلهم في عالم التكنولوجيا والأعمال والعلوم أو المهن الحرة.

هذا الوضع لن يتغير طالما كانت تتبع في إسرائيل طريقة انتخاب ترهن أي ولوج للمؤسسة السياسية بموافقة ناشطين حزبيين ومن ثم بالانصياع والإذعان لهم. وكما لاحظ باغوت في تحليله للطريقة النسبية، فإن السياسيين الإسرائيليين هم «بالأساس حزبيون» وبالتالي فإنهم «لا يبحثون عن استقلالية وإنما تبعية». لا غرابة إذن في أن معظم السياسيين في إسرائيل هم من الخدم والمساعدين سابقا لسياسيين آخرين أو من أبناء زعماء ماضويين.

هناك شريحة قائمة بذاتها وهم الجنرالات المتقاعدون. وخلافاً للفرضية السائدة، فإن المكانة المتميزة للجنرالات في السياسة الإسرائيلية ليست نتاجاً للنزاع المستمر بين الدولة اليهودية وجيرانها وحسب، وإنما أيضاً نتيجة لطريقة الانتخابات المتطرفة المتبعة هنا. فكبار ضباط الاحتياط يشكلون جزءاً ثابتاً ومركزياً في المشهد السياسي الإسرائيلي منذ ما يزيد على أربعين عاماً، نظراً لأن السياسيين المغمورين الذين تتجهم الطريقة النسبية يحتاجون لهم، فهؤلاء السياسيون «الحزبيون» معنيون بتزيين قوائمهم بأسماء أناس يتمتعون بكاريزما تعوزهم هم أنفسهم. بيد أن الجنرالات أيضاً يضطرون منذ لحظة دخولهم المؤسسة السياسية إلى الإذعان لمشيئة نشطاء ومراكز الأحزاب. والأسوأ من ذلك هو أنه حتى عندما يكون هؤلاء الجنرالات يتحلون بصفات قيادية، فإنهم يفتقرون في الكثير من الأحيان إلى الخبرة السياسية. فخلفيتهم الأمنية/ العسكرية الغنية لا تغطي على جهلهم في الشؤون المدنية. ويمكن الافتراض أن معظمهم سيواجهون الفشل في انتخابات محلية ذلك لأن الناخبين يفضلون مرشحين يظهرون إلماماً بالمواضيع التي تحظى باهتمامهم – من قبيل أجر المدرسين والتأمين الصحي وفواتير الكهرباء– على مرشحين ينحصر إلمامهم واهتمامهم بمسائل الحرب والسلام. هكذا يتكرس انفصال السياسة الإسرائيلية عن ينبوع الحياة العامة في أية دولة ديمقراطية بمعنى الحوار المتواصل مع مجموعة ناخبين عضوية والذي يشكل شرطاً ضرورياً لتدشين حياة سياسية في جميع دول الغرب. عوضاً عن ذلك نجد السياسيين الإسرائيليين يطلعون بضعة آلاف أو مئات من أعضاء مركز الحزب أو حتى لزعيم واحد بعينه يدينون له بمكانهم (مقعدهم) في الكنيست[١٢].

لا تتلخص أضرار الطريقة النسبية في إفساد المعايير والمثل الشخصية لمنتخبي الجمهور، بل وتضر أيضاً بقدرة الحكومات على التصدي بشكل ملائم للمواضيع الخلافية والتي لا تحتمل معالجتها أي تأخير أو تأجيل . وفي هذا السياق يجدر التذكير بعدد من الفصول الدراماتيكية في تاريخ الدولة.

فخطة الضبط والاستقرار الاقتصادي التي أقرت في العام ١٩٨٥ على سبيل المثال طرحت من قبل رجل الليكود ووزير المالية في حينه، إسحق موداعي، وكانت متسقة مع البرنامج الاقتصادي الليبرالي لحزبه، إلا أنها جوبهت بمعارضة شديدة من جانب اللوبي المنساق وراء الشعبية في الليكود، والذي صارع ضد إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وضد تجميد الأجور في القطاع العام، وضد رفع نسبة الفائدة. ولحسن الحظ فقد نالت الخطة في النهاية موافقة الحكومة، وإن بأغلبية ضئيلة، وساهمت في إنقاذ الاقتصاد من خطر الانهيار. صحيح أن تلك الأزمة انتهت على أفضل وجه، لكن الطريقة النسبية أطالت وفاقمت الأزمة، نظراً لأنها أفسحت المجال لتحولها (أية الأزمة) إلى كرة يتقاذفها نشطاء الأحزاب. كذلك فإن معالجة الكنيست للمشكلة الإقليمية التي تلاحق إسرائيل منذ حرب «الأيام الستة» (حزيران ١٩٦٧)، تأثرت سلبا جراء ميل الطريقة النسبية لخدمة التطرف. وبغض النظر عن رأينا حيال الحركة الاستيطانية المكثفة في «المناطق» في الثمانينيات، واتفاقيات أوسلو في التسعينيات، فإنه لا يمكن لنا أن ننكر بأن هاتين العمليتين تأثرتا بدرجة كبيرة بالأجندة الأيديولوجية لـ «غوش أيمونيم» و«السلام الآن». فقد ساهمت هاتان الحركتان في إضفاء الصبغة الراديكالية على النقاش العام الذي حبذا لو بقي متزنا وبراغماتيا، كما كان بالفعل في بداية طريقه. فقد استغلت تلك الحركتان الهامشيتان الانقسامات المزمنة التي أفرزتها الطريقة النسبية، وخلقتا الانطباع المضلل بأن دولة إسرائيل منقسمة إلى قسمين في مسألة «المناطق» بين بديلين متطرفين. الطريقة النسبية المتبعة في إسرائيل لم تؤد فقط إلى زيادة تطرف المواقف السياسية للمُشَرِّعين بل وفي جعلها رخيصة أيضا للتكلفة.

ففي العام ١٩٩٤ قرر ثلاثة أعضاء كنيست من قائمة «تسومت» (يمين متطرف) منح تأييدهم لعملية أوسلو مقابل مواقع ومناصب سلطوية، وبذلك دعموا سياسة عارضها جمهور ناخبيهم (وكذلك غالبية الجمهور حسب الاستطلاعات). خطوة أعضاء «تسومت» هذه- والذين جرى ضم زعيمهم غونين سيغف إلى المجلس الوزاري المصغر برئاسة إسحق رابين، والذي أدين وسجن فيما بعد (أي سيغف) بتهمة التورط في تجارة المخدرات- كُتب لها النجاح لأن الطريقة النسبية أتاحت لهم الاستفادة من التوليفة الخاصة بين المجهولية والقوة وهو امتياز ليس فقط ما كانوا ليحظوا به في نظام سياسي يرتكز إلى طريقة الانتخاب بالأكثرية، بل ومن المشكوك جداً إذا ما كانوا سينتخبون أصلا للكنيست في ظله.

أخيرا، بما أن الطريقة النسبية لا تتطلب من المشرِّع العمل في خدمة جمهرة ناخبين، نجد أن كثيرين من أعضاء الكنيست يميلون لرؤية المقعد البرلماني مجرد خشبة قفز لتعيين (منصب) حكومي. وفي ظل هذه الظروف فإن الضغط الذي يمارسه أولئك المتواجدون خارج الذراع التنفيذية (الحكومة) على الموجودين داخلها من المتوقع أن يستمر ويشتد أكثر.

وبذلك تنشأ الظروف التي تتيح توزيع السلطة والقوة دون مراعاة للمؤهلات والكفاءات، وتبديل الوزراء دون النظر إلى أدائهم، وإنشاء وزارات ودوائر حكومية دون اكتراث لمدى الحاجة إليها، وإسقاط حكومات قبل الأوان دون إقامة أي وزن للمصلحة العامة.

كيف وصلنا إلى هذا الانحطاط؟

في الواقع لم تولد طريقة الانتخابات الإسرائيلية في خطيئة، لكنها ولدت في ظل عاصفة. ففي ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٨، وقبل أن تخمد أصوات «حرب الاستقلال» [حرب ١٩٤٨]، قدم رئيس لجنة الانتخابات، دافيد بار- راف- هإي تقريراً إلى مجلس الدولة المؤقت عن التحضيرات توطئة للانتخابات العامة الأولى في الدولة اليهودية، ذكر فيه:

«اللجنة على علم.. أنها ليست في صدد وضع جزء من الدستور الأساسي لدولة إسرائيل، وأنها تضع فقط أنظمة ولوائح لانتخابات تجري لمرة واحدة بما يتيح قيام الجمعية التأسيسية التي ستكون بدورها قادرة ومخولة بوضع الدستور الأساسي الذي سيضمن دستور (قانون) الانتخابات. لذلك تطلب اللجنة أن لا يتم التعاطي مع الاقتراح الذي تقدمه اليوم بنفس المقاييس والأحكام التي يحق لكم دون شك التعاطي من خلالها فيما لو كنا قد طرحنا أمامكم اقتراحاً أو مشروعاً لدستور انتخابي يشكل جزءاً من الدسترة المستقبلية لدولة إسرائيل. ما قصدناه في هذه المرة هو توفير إمكانية فنية بسرعة قصوى لإجراء انتخابات بصورة تعكس موازين القوى الحقيقية داخل الدولة المتكونة. لذلك لم تكرس اللجنة وقتاً طويلاً لفحص طرق انتخاب ممكنة نظرياً، وإن كان بين أعضاء اللجنة من يتبنى مبدئياً طريقة انتخاب مناطقية وأعضاء يعتقدون أن الطريقة المفضلة في ظروف طبيعية... هي طريقة نسبية مناطقية.. وقد توصل الجميع تقريبا إلى استنتاج مؤداه أنه في هذه المرحلة وهذه الانتخابات، وفي الظروف الراهنة التي نمر بها، ظروف الحرب.... فإن هذا النقاش النظري

خلال التسعينيات يئس معظم مؤيدي الإصلاح من إمكانية إخراجه إلى حيز التنفيذ على الرغم من معارضة الأحزاب الدينية، واكتفوا عوضاً عن ذلك بدفع فكرة الانتخاب المباشر الشخصي لرئيس الحكومة. هذه الطريقة التي طبقت، كما هو معلوم، للمرة الأولى في العام ١٩٩٦، واتبعت في الإجمال ثلاث مرات إلى أن ألغيت في العام ٢٠٠١، شوهت كلياً المبدأ الماثل في أساس الانتخابات بطريقة نظام الأكثرية. فإعطاء إمكانية أو فرصة وضع ورقة واحدة في صندوق الاقتراع لصالح حزب وورقة أخرى لصالح المرشح لرئاسة الحكومة، عزز بالذات قوة الأحزاب الصغيرة.

لا أهمية له. إذا كنا نريد اليوم تنظيم انتخابات سريعة، فليس أمامنا من طريق آخر سوى الانتخاب بطريقة انتخابات نسبية قطرية. أي طريقة أخرى تتطلب تحضيرات معقدة أكثر بكثير وهي غير قابلة للتنفيذ خلال فترة قصيرة». [١٣]

حسبما يتضح من هذه الأقوال فقد وضعت أسس النظام السياسي الإسرائيلي بتسرع شديد، في ظروف وضع طارئ. وفي موازاة الصراع على وجودها، اضطرت الدولة إلى إرساء سيادتها الجديدة على وجه السرعة، عن طريق إنشاء مجلس تشريعي، وفي ظل هذه الظروف لم يبق وقت كاف لنقاشات نظرية مريحة ومستفيضة من النوع الذي واكب قيام ديمقراطيات عصرية أخرى.

جدير بالإشارة أن الطريقة النسبية اعتمدت من قبل «اليشوف اليهودي» قبل قيام الدولة. [١٤] فبحكم الحجم المقلص للسكان اليهود في البلاد إبان فترة الانتداب، والصلاحيات المحددة التي أعطيت لممثلي هؤلاء السكان، فقد عملت طريقة الانتخاب هذه كتسوية سياسية معقولة أتاحت تمثيل تشكيلة متنوعة من المجموعات الأيديولوجية والطائفية. ولكن منذ ذلك الوقت تغيرت جذرياً الظروف السياسية والاجتماعية وتحولت الطريقة النسبية إلى عبء ثقيل على كاهل دولة إسرائيل.

كان دافيد بن غوريون من أوائل الذين نبهوا إلى الثغرات البنيوية في هذه الطريقة، وعملوا من أجل استبدالها. ففي تشرين الأول ١٩٤٨ بادر بن غوريون إلى استصدار قرار حكومي يؤيد إتباع طريقة انتخابات حسب نظام الأكثرية، بموجب النموذج البريطاني، فقد كان بن غوريون يتخوف من إمكانية أن لا تمنح هذه الطريقة أغلبية في الكنيست لأي حزب من الأحزاب وأن تفضي بالتالي إلى فرض نظام ائتلافي مثقل ومعقد، لإدراكه أن هذا الأمر سيؤدي إلى تقويض الاستقرار وإعطاء الأحزاب الصغيرة القدرة على إسقاط الحكومات خدمة لمصالحها الفئوية الضيقة. شكوك وهواجس بن غورين برهنت في الواقع فيما بعد على صحتها، غير أن اقتراحاته في هذا الخصوص رفضت جملة وتفصيلا من قبل الأحزاب الدينية التي تخوفت، وعن حق، من فقدان قواعد قوتها ونفوذها في طريقة الانتخاب بالأكثرية.

في سياق مسيرته السياسية اللاحقة حاول بن غوريون تغيير طريقة الانتخاب عدة مرات. ففي أيلول ١٩٥٤ قرر مجلس حزب «مباي» بأغلبية كبيرة (٥٢ مع و٦ ضد) تضمين تغيير طريقة الانتخاب في برنامجه. غير أن الرسالة الأهم نقلها الممتنعون (عن التصويت على القرار) وعددهم ٤٧ عضوا في المجلس، والذين لم ينساقوا وراء الحماس الإصلاحي لدى بن غوريون. في العام ١٩٦٤، وبعد سنة واحدة من استقالته الثانية من رئاسة الحكومة، تسلى بن غوريون بفكرة إقامة حركة غير حزبية تتبنى مطلب الإصلاح الانتخابي. كان بن غوريون قد تحالف لهذا الغرض مع عاري جابوتنسكي ويغئال يادين، لكنه علم أن رئيس الحكومة في ذلك الوقت، ليفي أشكول، أفشل المبادرة بتعهده أمام عدد من الأحزاب الصغيرة بعدم تغيير طريقة الانتخاب طوال السنوات الثماني المقبلة. في النهاية، عندما أقام حزب «رافي» وضع بن غوريون مطلب تغيير طريقة الانتخاب على رأس أجندة الحزب، لكن عقب انضمام «رافي» إلى حكومة الوحدة الوطنية في حزيران ١٩٦٧ أهمل الموضوع في خضم عاصفة حرب «الأيام الستة». مسألة تغيير طريقة الانتخاب طرحت على طاولة الكنيست ما لا يقل عن عشر مرات بين سنوات ١٩٥٨ و ١٩٨٨،

بن غوريون: محاولات مبكرة لتغيير طريقة الانتخابات

بمبادرة من شخصيات بارزة من مختلف التيارات والمعسكرات. بعض هذه الاقتراحات، والتي عكست شعوراً سائداً بعدم الارتياح من ثغرات ومساوئ الطريقة المتبعة، أقرت بالقراءة الأولى[١٥]. مع ذلك فقد أحبطت بسرعة جميع المحاولات الرامية إلى تغيير الطريقة من قبل الكتل البرلمانية الصغيرة، وفي مقدمتها الأحزاب الدينية، التي منحها انضمامها الدائم إلى الائتلاف الحكومي القدرة على عرقلة وإحباط أية مبادرة تهدف لإجراء إصلاح انتخابي.

على الرغم من ذلك فقد لاحت، في حالة واحدة على الأقل، فرصة حقيقية لتغيير الطريقة. فبعد إقامة حكومة الوحدة الوطنية في العام ١٩٨٤ بدأ ممثلون بارزون لحزبي «الليكود» و«المعراخ» حواراً حول سلسلة من المواضيع انطلاقا من رغبة مشتركة في إنهاء الشلل الذي يعاني منه النظام السياسي والاقتصادي، والذي أفرز منذ البداية ذلك الائتلاف الواسع. أحد المواضيع التي نوقشت بين الطرفين كان تغيير طريقة الانتخاب وذلك في أعقاب ما خلفته من إحباط وشعور بالضيق لدى الحزبين الكبيرين قبل ذلك بأشهر معدودة. الطاقم المشترك اجتمع عدة مرات برئاسة وزير الاقتصاد في ذلك الوقت، جاد يعقوبي، وشرع ببلورة خطط لانتهاج طريقة بديلة تقوم على انتخابات مناطقية جزئية. غير أنه وبعد تعاون أولي من جانب الليكود، رضخ رئيس الحركة إسحق شامير لضغوط الأحزاب المتدينة التي هددت بقطع جميع العلاقات معه إذا ما ساهم في تغيير طريقة الانتخاب. زعيم «المعراخ» أيضاً، شمعون بيريس، لم ينخرط بحماس في دفع الفكرة التي أيدها في السابق كواحد من مؤسسي حزب «رافي». وبحلول انتخابات العام ١٩٨٨، تم التخلي عن المبادرة وتناسيها كليا.

خلال التسعينيات يئس معظم مؤيدي الإصلاح من إمكانية إخراجه إلى حيز التنفيذ على الرغم من معارضة الأحزاب الدينية، واكتفوا عوضاً عن ذلك بدفع فكرة الانتخاب المباشر الشخصي لرئيس الحكومة. هذه الطريقة التي طبقت، كما هو معلوم، للمرة الأولى في العام ١٩٩٦، واتبعت في الإجمال ثلاث مرات إلى أن ألغيت في العام ٢٠٠١، شوهت كلياً المبدأ الماثل في أساس الانتخابات بطريقة نظام الأكثرية. فإعطاء إمكانية أو فرصة وضع ورقة واحدة في صندوق الاقتراع لصالح حزب وورقة أخرى لصالح المرشح لرئاسة الحكومة، عزز بالذات قوة الأحزاب الصغيرة.

فيما عدا هذه الفكرة الفاشلة، والرفع التدريجي لنسبة الحسم (التي تبلغ حالياً ٢٪ من مجموع أصوات الناخبين)، لم ينفذ منذ إقامة الدولة أي إصلاح حقيقي في طريقة الانتخاب للكنيست الإسرائيلي.

تتجنب المبادرات التشريعية الكثيرة لتغيير نظام الحكم، والمطروحة على طاولة الكنيست الحالي، بصورة عامة الخوض في طريقة الانتخاب[١٦]. وقد أظهر استطلاع أجريته بين خريف ٢٠٠٦ وشتاء ٢٠٠٧ في صفوف أعضاء الكنيست، أن غالبيتهم تنظر إلى الطريقة المتبعة «كتوراة مقدسة»، البعض نتيجة يأس، والبعض الآخر نتيجة جهل، وفريق ثالث بسبب مصالح شخصية ضيقة[١٧].

يسوق معارضو تغيير طريقة الانتخاب في إسرائيل أسباباً مختلفة لمعارضتهم. في معظم الحالات يميلون إلى إخفاء تخوفهم من انعدام الوضوح المترتب على الطريقة الجديدة، والتي يمكن أن تعمل في غير صالحهم بصورة شخصية.[١٨] وفقاً لوزير الخارجية السابق سيلفان شالوم، فإنه لا حاجة لانتخابات مناطقية لأن «إسرائيل دولة صغيرة ولا يوجد فرق بين تل أبيب ورمات غان».[١٩] هذه الحجة تخلط للأسف بين مبدأ المناطقية ومبدأ الاتحادية (الفدرالية)، إذ أن الانتخابات بالأكثرية ليس الهدف منها التعبير عن خصوصية

فضلاً عن ذلك، فإن ممثلا مناطقياً يفضل أن يخدم فقط مجموعة معينة داخل منطقته الانتخابية يمكن ألا يعاد انتخابه مجدداً لأن مرشحاً آخر سوف يحسن استخدام أصوات المجموعات المغبونة- حتى وإن كان لا ينتمي لها- بغية الحلول مكانه. وبالفعل فإن السياسيين المنتخبين على أساس مناطقي يميلون إلى الابتعاد عن الفئوية، سواء لاعتبارات براغماتية أم لكون طريقة الانتخاب بالأكثرية تنمي البراغماتية التي تسهل الاتصال مع مجموعات سكانية متنوعة وبالتالي القدرة على تمثيلها أيضاً.

مناطقية، وإنما خلق علاقة وثيقة بين المنتخب والناخب، علاقة تستبدل التزام السياسي (رجل السياسة) تجاه الجهاز الحزبي بالتزام تجاه سكان منطقة سكنية. كذلك فإن الادعاء بان إسرائيل أصغر من أن تجري فيها انتخابات مناطقية، لا أساس له. فالدنمارك والنمسا وفنلندا والسويد، جميعها دول يقل عدد سكانها أو يزيد قليلاً عن عدد سكان إسرائيل، مع ذلك فإنها تتبع منذ عقود مديدة انتخابات مناطقية دون أية صعوبة. بالرغم عن كل ذلك فإن هذه الحقائق لا تنجح في تليين الموقف المتصلب لمعارضي الانتخابات المناطقية في إسرائيل[٢٠]. ثمة بين المدافعين عن الطريقة القائمة من يقول إن الانتخابات المناطقية تفرض على قسم من الناخبين ممثلين لم يصوتوا لصالحهم ولا يتماهون مع وجهات نظرهم[٢١]. هذا الادعاء إشكالي للغاية من ناحية سياسية وأخلاقية، إذا ما أخذنا في الحسبان أن التسليم بالخسارة يجب أن يكون فيه قيمة أساسية مشتركة لجميع اللاعبين الذين ينخرطون في لعبة الديمقراطية الفاعلة.

فضلاً عن ذلك، فإن ممثلا مناطقياً يفضل أن يخدم فقط مجموعة معينة داخل منطقته الانتخابية يمكن ألا يعاد انتخابه مجدداً لأن مرشحاً آخر سوف يحسن استخدام أصوات المجموعات المغبونة- حتى وإن كان لا ينتمي لها- بغية الحلول مكانه. وبالفعل فإن السياسيين المنتخبين على أساس مناطقي يميلون إلى الابتعاد عن الفئوية، سواء لاعتبارات براغماتية أم لكون طريقة الانتخاب بالأكثرية تنمي البراغماتية التي تسهل الاتصال مع مجموعات سكانية متنوعة وبالتالي القدرة على تمثيلها أيضاً.

معارضون آخرون لتغيير طريقة الانتخاب يعتقدون أن عضو الكنيست الذي ينتخب على أساس مناطقي سيركز على معالجة الشؤون المحلية ويهمل الأجندة الوطنية.[٢٢] غير أن التجربة السياسية للدول التي تتبع انتخابات مناطقية لا تدل على أي فرق بين مستوى التزام وفاعلية المنتخبين المحليين وبين هذا المستوى لدى المنتخبين القطريين. في المحصلة فإن الممثل الذي ينتخب بصورة محلية مُطالب بتقديم كشف حساب عن نشاطاته أمام الجمهور الذي أوصله إلى البرلمان، في حين أن المنتخب بالطريقة النسبية غير مدعو للتخوف بالقدر ذاته من إمكانية أن يعاقب بصفة شخصية إذا ما أخل بثقة ناخبيه[٢٣].

إدعاء آخر يطرحه معارضو الإصلاح الانتخابي يقول إن الانتخابات المناطقية لا تلائم دولة ذات نسيج اجتماعي حساس، من نوع النسيج القائم في إسرائيل. ويضيف هؤلاء أن طريقة الانتخاب بحسب نظام الأكثرية ستمس بتمثيل مجموعات سكانية خاصة مثل المتدينين الحريديم والعرب والدروز والمتدينين- الوطنيين، وستؤدي إلى اغترابها عن الدولة. على الرغم من صحة الطرح بشأن خصوصية التركيبة الاجتماعية، إلاّ أن الانتخابات المناطقية لن تمس بالضرورة بالمجموعات الخاصة. ففي الطريقة المناطقية ستضطر الأحزاب الكبيرة إلى وضع مرشحين مقبولين أيضاً لدى مثل هذه المجموعات، بغض النظر عن أصل هؤلاء المرشحين.

في واقع الأمر من المحتمل أن تمس الانتخابات المناطقية بشكل خطير بالأحزاب الأيديولوجية مثل «ميرتس» أو «الاتحاد الوطني» (يمين متطرف)، وبالتالي يتعين على مثل هذه الحركات والأحزاب أن تجد طرقاً أخرى للنضال من أجل أيديولوجياتها وأهدافها. حزب من طراز «شاس» من الممكن أن يجتاز انتخابات كهذه، لكن سيتعين عليه أيضاً التوجه إلى جمهور أوسع من جمهور الناخبين المحسوم

الانتخابات في اسرائيل:غياب للاستقرار السياسي

لصالحه.

قدرة الردع التي طورها اللوبي المعارض للإصلاح تركت أثرها على سلوك سياسيين بارزين في الأحزاب المركزية، والذين يرفض قسم كبير منهم اتخاذ موقف علني حيال مسألة تغيير طريقة الانتخاب[٢٤]. واضح أن هؤلاء السياسيين يعون جيداً قوة المعارضين ولذلك يؤثرون الرضوخ لإملاءاتهم على التصدي المباشر للخطر الداهم الذي تمثله طريقة الانتخابات النسبية حيال مستقبل السياسة الإسرائيلية.

بديهي أن أي تغيير في طريقة الانتخاب سيكون صعباً من نواحي التخطيط والتنفيذ، ومع ذلك فإن الحديث لا يدور على اختراع شيء جديد، وإنما تبني أحد النماذج المطبقة بنجاح في دول كثيرة منذ عشرات إن لم يكن مئات السنوات. أنصار الطريقة القائمة يقولون مشددين «إسرائيل مختلفة»، ولكن إسرائيل في حقيقة الأمر ليست مختلفة، وإنما هي مخالفة وغريبة ذلك لأن اختلافها ليس طبيعياً بل مصطنعاً. أي تغيير حقيقي في طريقة الانتخاب قد يستغرق سنوات، ولكن لا مناص من ذلك. يتعين على إسرائيل أن تشهد عملية إعادة تنظيم سياسية شاملة ينتخب في نهايتها ما لا يقل عن نصف أعضاء الكنيست في انتخابات شخصية ومناطقية. في كنيست يكون هؤلاء أعضاؤه الجدد ستهب رياح شابة منعشة، ذلك لأنه سيحظى بمشرعين يضعون نصب أعينهم احتياجات ناخبيهم وليس إملاءات مركز الحزب. هؤلاء المشرعون سيمضون جزءاً كبيراً من وقتهم في دوائرهم الانتخابية، بين ناخبين يقيمون معهم اتصالا منتظما ومباشراً.

فالمشرع الذي يستمد قوته من منطقته الانتخابية سيكون أقل حساسية وتأثراً بضغوط نشطاء الأحزاب والحركات الراديكالية على اختلاف أنواعها. وسيكون من الصعب عليه أن يعارض- حتى ولو لاعتبارات الشعبوية والانتهازية- مبادرة من نوع خطة الإشفاء الاقتصادية من العام ١٩٨٥، أو الإدلاء بأقوال وتصريحات فظة ضد وجود الدولة. والمصوت المحلي سينتظر من المشرع الذي يمثله أجندة مختلفة وسيطالبه بكشف حساب مختلف عن ذلك الذي يطلبه مركز الحزب.

فضلاً عن ذلك، فإن كنيست ينتخب على أساس طريقة انتخاب شخصية ومناطقية سيحسن نوعية الزعامة والسلطة في إسرائيل. وسوف تجتذب مثل هذه الساحة العامة كفاءات شابة ومؤهلة من النوع الذي يحجم حاليا عن ولوج معترك السياسة بسبب عفن وفساد الأجهزة الحزبية. وفي هذا السياق سوف تتحسن أيضاً نوعية التشريع ذاته، ذلك لأن العمل البرلماني سيعتبر مهمة ورسالة عامة لا تقل شأنا واحتراماً عن الوظائف والمهام الحكومية.

إلى ذلك فإن الانتخابات المناطقية ستحد من درجة تشرذم

إن التخلي عن طريقة الانتخاب النسبية المتبعة في إسرائيل سيكون صعباً، لذلك هناك حاجة لزعامة تكون مستعدة لمواجهة اللوبي القوي لمعارضي الإصلاح الانتخابي، ومثل هذه المواجهة لا مندوحة عنها. فالأزمة التي تمر بها السياسة الإسرائيلية اليوم لا تقل خطورة عن الكارثة التي أحاقت بالاقتصاد الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الفائت. ولكن مقارنة بتلك الأزمة، التي هددت «معدة الدولة» في ذلك الوقت، فإن الأزمة الراهنة تهدد قلب وقوة ومستقبل الدولة اليهودية، وذلك بسبب طريقة انتخاب خاصة وإشكالية جداً جرى تبنيها في لجة حرب ومن دون أي نقاش عام.

الكنيست، ذلك لأن الأحزاب الصغيرة والحركات التي تتبنى قضية واحدة فقط ستواجه صعوبة في السيطرة على مناطق انتخابية كاملة. وفي مثل هذه الظروف ستكون المؤسسة السياسية أقل انكشافا للراديكالية التي أفسدت الجدل الإقليمي عقب حرب «الأيام الستة» وفاقمت الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، وزادت في السنوات الأخيرة من تطرف مواقف المشرعين (أعضاء الكنيست) العرب تجاه الدولة. وفي كنيست ينتخب على أساس مناطقي ستفقد الحركات الهامشية قدرتها على ممارسة الأعيب على مجلس النواب (الكنيست) بواسطة مراكز الأحزاب.

من جهة أخرى فإن تقليص عدد الأحزاب سيساهم في إشاعة الاستقرار العام في النظام السياسي، وستكون إقامة ائتلافات مستقرة أسهل نظراً لأن الأحزاب الكبيرة ستملك فرصة أفضل للفوز، كل بدوره، بأغلبية برلمانية، وحتى لو لم تنجح في ذلك فإن عدد الأحزاب الأعضاء في الائتلاف سيكون أقل، وكذلك حدة التناقضات فيما بينها. وستتمكن الحكومات، والوزراء المشاركون في عضويتها، من البقاء لفترة أطول، وسيكون في إمكانها أن تعد خططاً لمدى زمني أبعد وأن تضعها موضع التنفيذ بشكل منهجي أكثر، كما أن التعاون بين الوزارات سيكون بسيطاً وسلساً أكثر لأن الائتلافات الحكومية ستكون أكثر انسجاماً وتناغماً. هذه العملية ستولد تدريجياً زعامة وسلطة أفضل، تستطيعان إعادة الناخبين إلى صناديق الاقتراع، ذلك لأن احترام وثقة الجمهور بالسياسة والسياسيين سيعودان إلى نصابهما الصحيح.

إن التخلي عن طريقة الانتخاب النسبية المتبعة في إسرائيل سيكون صعباً، لذلك هناك حاجة لزعامة تكون مستعدة لمواجهة اللوبي القوي لمعارضي الإصلاح الانتخابي، ومثل هذه المواجهة لا مندوحة عنها. فالأزمة التي تمر بها السياسة الإسرائيلية اليوم لا تقل خطورة عن الكارثة التي أحاقت بالاقتصاد الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الفائت. ولكن مقارنة بتلك الأزمة، التي هددت «معدة الدولة» في ذلك الوقت، فإن الأزمة الراهنة تهدد قلب وقوة ومستقبل الدولة اليهودية، وذلك بسبب طريقة انتخاب خاصة وإشكالية جداً جرى تبنيها في لجة حرب ومن دون أي نقاش عام.

إن معالجة أمراض الساحة السياسية تتطلب زعامة تملك تصميماً وإرادة من النوع الذي انتشل الاقتصاد الإسرائيلي من فوهة الكارثة والانهيار التام في العام ١٩٨٥.

لا يبدي زعماء إسرائيل اليوم، والذين يشكلون في معظمهم نتاجاً مميزاً لستين سنة انتخابات نسبية، حماسة خاصة للنهوض بهذا العبء ودفع ثمنه السياسي، لكن الوضع القائم لا يبقي لهم خياراً. فالإصلاح الانتخابي الذي تحتاجه إسرائيل اليوم هو حاجة ماسة، مثل الخطة الاقتصادية العام ١٩٨٥، وهو أمر حتمي لا مفر منه، كما أنه حاجة عملية، واضحة وملحة، وكل ما هو مطلوب من أجل وضعه موضع التنفيذ هو زعامة.

[عن مجلة «تخيلت»- أزرق سماوي- التي تصدر عن «مركز شاليم».

العدد ٣١، ٢٠٠٨. المقال مترجم عن العبرية]

الهوامش

١ في مؤتمر فيلادلفيا بحثت الطريقة النسبية في إطار الجدل حول حقوق الولايات المؤسسة للولايات المتحدة الأميركية. في نهاية المطاف اتفق على إتباع طريقة المجلسين والتي يعكس فيها أحد مجلسي النواب حجم السكان في الولايات فيما المجلس الثاني يتجاهل ذلك.

٢ للإطلاع على ببليوغرافيا مختارة أنظر: - Carl J. Constitutional Gover ment and Democracy: Theory and Pracitice in Europe and America (Boston: Little، Brown، 1941) p. 633

٣ جون ستيورات مل «حكم ممثلين»، ترجمة يوسيف أور (تل أبيب: عام عوفيد ١٩٥٧). أنظر أيضاً فريدريك «حكومة دستورية وديمقراطية» ص٢٨٧ Douglas Jay Amy، Real Choices / New Voice: The Case For Proportional Representation Elections in The United States (New York: Columbia، 1993) Harry Eckstein and David E. Apter Comparative Polities: A Reader (New York: Free Press، 1963)p. 254؛ Lan Shapiro، The State of Democratic Theory (Princeton: Princeton، 2003). pp. 110-112.

٤ مل، المصدر السابق ص١٣٧

٥ مل، المصدر السابق ص١٣٨

٦ مل، المصدر السابق ص١٣٠

٧ Walter Bagehot، The Englisb Constitution (London: Oxford، 1927)، p. 136

٨ باغوت «الدستور الإنكليزي» ص١٣٧

٩ المصدر السابق ص١٤٠

10 Anton Kaes، Martin Jay، and Edward Dimendberg، eds.، The Weimar Republic Source book (Berkeley: University of California، 1994)، pp. 92-96،105-109.

١١ في العقد الأخير وحده تبدل في مناصب رئيس الحكومة، وزير الدفاع، وزير الخارجية ووزير المالية تسعة عشر شخصاً ٢٧ مرة.

١٢ في الكنيست الحالي وصلت الأمور إلى درجة أن ٦٥ مُشَرِّعاً (٢٩ من «كاديما»، ١٢ من «شاس»، ٦ من «يهودوت هتوراه»، ١١ من «يسرائيل بيتينو» و٧ من قائمة المتقاعدين) دخلوا إلى قوائمهم بطريقة غير ديمقراطية لم يكن فيها لجمهور ناخبيهم أي ضلع أو مشاركة، وإنما فقط بناء على قرار زعيم واحد. التقارير الأخيرة عن نية كل من إيهود باراك وبنيامين نتنياهو اختيار جزء من نواب العمل والليكود بننفسيهما تدل على أن هذا الاتجاه لن يتغير في الفترة القريبة.

١٣ مجلس الدولة المؤقت، بروتوكول النقاشات جلسة رقم ٢١ (١٩٤٨) ص١٦- ١٧.

١٤ عن تطور طابع الديمقراطية الإسرائيلية أنظر دان هوروفيتس وموشيه ليسك «من اليشوف إلى الدولة: يهود أرض إسرائيل في فترة الانتداب البريطاني كمجموعة سياسية» (تل أبيب: عام عوفيد ١٩٧٧): Asher Arian، Politics Israel: The Second Generation (Washington، D.C: Chatham، 1989)؛ Peter Medding. The Founding of the Israeli Demo - racy. 1948-1967 (New York: Oxford، 1990)؛ Ehud Sprinzak and Larry Diamond، eds، Israeli Democracy Under Stress ((Boulder، colo.: L. Rienner. 1993).

١٥ في العام ١٩٨٤ أقر بالقراءة الأولى مشروع قانون على أساس النموذج الذي فضله بن غوريون، الذي يقضي أن ينتخب الـ ١٢٠ عضو كنيست في ١٢٠ منطقة انتخابية. باقي مشاريع القوانين التي أقرت بالقراءة الأولى اقترحت تشكيلة من الصيغ لطريقة مختلطة، مع مراعاة حساسيات معارضي الطريقة النسبية في إسرائيل.

١٦ عضو الكنيست جدعون ساعر (ليكود) قدم مشروع قانون خاص لانتخاب (٦٠) نائباً في ٦٠ منطقة، لكنه أقر في مقابلة أجريتها معه أن اقتراحه ليس له فرصة وأنه لا يعدو كونه خطوة احتجاجية. رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء، البروفسور مناحيم بن ساسون (كاديما) قال في مقابلة أجريتها معه بأنه معني أن يتم انتخاب أكثر من ٦٠ عضو كنيست بطريقة مناطقية، لكنه وفي الوقت ذاته أقر بأنه يواجه صعوبة في جمع التأييد الكافي حتى لاقتراحات أقل طموحاً من هذا الاقتراح.

١٧ الاستطلاع شمل ٧٨ سياسياً شغلوا عضوية الكنيست الحالي لغاية خريف العام ٢٠٠٧، والذين لا تعارض أحزابهم أوتوماتيكيا تغيير طريقة الانتخاب، إضافة إلى أربعة من زعماء الكتل التي تعارض أي تغيير في الطريقة النسبية.

١٨ ٣٦ عضواً فقط من أعضاء الكنيست الحالي أعلنوا عن تأييدهم لتغيير طريقة الانتخاب، في حين أن نصف أعضاء الكنيست الحالي يعارضون التغيير، ومن ضمنهم ١٨ ممثلاً لأحزاب «كاديما»، الليكود، العمل، «يسرائيل بيتينو» و«غيل». ٢٤ عضو كنيست آخرون من الكتل المركزية رفضوا اتخاذ موقف علني.

١٩ عضو الكنيست سيلفان شالوم (ليكود) بالبريد الالكتروني بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٧.

٢٠ أعضاء الكنيست زهافا غالؤون (ميرتس)، ميخائيل ملكيئور (العمل)، إسحق أهارونوفيتش وروبرت أيلطوف (يسرائيل بيتينو)، ليمور ليفنات ويسرائيل كاتس (ليكود) قالوا إن «إسرائيل صغيرة جداً على طريقة انتخاب مناطقية» بغض النظر عن الصيغة التي تتم فيها هكذا انتخابات.

٢١ مقابلة تليفونية مع عضو الكنيست ملكيئور في ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧. حسب قول ملكيئور فإنه يخشى أن يُمثَّل في انتخابات مناطقية كمواطن من سكان القدس، بواسطة الحاخام مناحيم فوروش «الذي لا توجد أية فرصة في أن يهتم باحتياجاتي».

٢٢ هذا التخوف عبرت عنه الوزيرة روحاما أبراهام وأعضاء الكنيست زئيف الكين (كاديما) وليمور ليفنات (ليكود) واليكس ميلر (يسرائيلي بيتينو).

٢٣ عضو الكنيست يوسيف سيغل (يسرائيل بيتينو، بالبريد الالكتروني بتاريخ ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧) عبر عن قلقه من أن الطريقة المناطقية ستؤدي إلى إهمال معالجة مشاكل قومية لصالح الانشغال في مواضيع وقضايا محلية. في المقابل قال رئيس الائتلاف إيلي أفلالو (كاديما، بالبريد الالكتروني بتاريخ ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧) إن عضو الكنيست الذي ينتخب بطريقة مناطقية بالذات سيكون مفيداً للقضية القومية بطرحه على جدول الأعمال مشاكل الأطراف التي لا تحظى باهتمام لائق من خلال الطريقة الحالية.

٢٤ يبرز بين هؤلاء شخصيات بارزة مثل إيهود أولمرت، بنيامين نتنياهو، داليا ايتسيك، وشمعون بيريس (قبل انتخابه رئيساً للدولة). وقد برز في شكل خاص الرد المتملص لمكتب أولمرت بالبريد الالكتروني بتاريخ ١٣ أيار ٢٠٠٧) والذي جاء فيه أن رئيس الحكومة «يتابع عن كثب الأفكار لتغيير طريقة الحكم» وأنه «حين تطرح هذه الأفكار أمامه بصورة منظمة سيكون في وسعه إبداء رأيه». وبطبيعة الحال فإن أولمرت يدرك تماماً أن فرصة طرح موضوع تغيير طريقة الانتخاب أمام الكنيست الحالي تكاد تكون معدومة.